كليــة اللغة العربية بأسيوط
المجلـة العلميــة

" الردُّ بعــدم النظــير"
دراســة تأصيليــة صرفيــة

إعداد
د/ محمد أبو الحسن عبد السميع أحمد
مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط

(العـدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الأول.. أبريل)
الجزء الثاني
(١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م)

" الردُّ بعدم النظير" دراسة تأصيلية صرفية

محمد أبو الحسن عبد السميع أحمد

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: mohamedabouelhassan.47@azhar.edu.eg

الملخص.

احتكم النحاة في رد بعض الأبنية والأوزان الصرفية إلى عدم النظير، وهو من أدلة النفي، ومن أصول الاستدلال النحوي والصرفي التي اعتمدها النحاة في تحليلاتهم، هذا الأصل الذي يضم في طياته استعمال الدليل فإن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم بعدم النظير، وقد بدأت حديثي بمقدمة شرحت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره والمنهج الذي سرت عليه في البحث، ثم تمهيد تحدثت فيه عن مفهوم(عدم النظير)، وموقف القدماء والمحدثين منه، ومبحثين، أحدهما: عن أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات، والآخر: انعدام النظير وأثره في الحكم بأصالة حرف أو زيادته، ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: عدم النظير، سيبويه، الاشتقاق، الأصالة، الزيادة، الدخول في أوسع البابين.

the most gracious
"An unparalleled response"
Morphological original study

Muhammad Abu-Hassan Abdul-Sami Ahmad
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language in Assuit – Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt

Email: *mohamedabouelhassan.47@azhar.edu.eg*

Abstract

The grammarians resorted to the response of some morphological structures and weights to non-parallel, which is one of the evidence of negation, and one of the principles of grammatical and morphological inference that the grammarians adopted in a faint voice in their analyzes. I started my talk with an introduction in which I explained the importance of the subject, the reasons for choosing it, and the approach I followed in the research, then an introduction in which I talked about the concept of (unparalleled), and the position of the ancients and moderns on it, and two topics, one of them: about derivation and its effect on responding to non-parallel, and the other: about judging with originality. A letter or its increase and the response to the opposite, then the conclusion and mentioned the most important results that I reached. And God I ask success and payment that all the beautiful guarantor.

Keywords: ***Unparalleled, Sibawayh, Derivation, Originality, Increase, Entering Into The Widest Of The Two Chapters..***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آل بيته وصحبه وسلم.

وبعد

فمن أصول التفكير اللغوي المفيدة في النفي لا في الإثبات (الرد بعدم النظير) حيث لم يقم الدليل على الإثبات، ولم يوجد النظير، فإن قام دليل أو وجد نظير لم يلتفت إليه، – أي إلى عدم النظير– ، وذلك كنون (عَنْبَر)– مما اجتمع فيه الدليل والنظير– فالدليل يقتضي أصالتها؛ إذ هي عين (فَعْلَل) في النظير الموجود، وهو جعفر ؛لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس، لا للحاجة إليه[1].

ولما اختلفت نظرة العلماء الذين ألفوا في أصول النحو في الاحتجاج بعدم النظير– فمنهم من عده من أدلة النحو المعتمدة التي يعول عليها في تقوية المذاهب ودعم الاختيار[2].

(١) انظر: الاقتراح للسيوطي : ٣٦٩، وارتقاء السِّيَادَة في علم أصول النحو لأبي بكر الشاوي:١٠١، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي:١٠٧٨/٢.

(٢) كابن جني في الخصائص ١٩٨/١، وكالسيوطي في الاقتراح : ٣٦٩ .

ومنهم من أهمله ولم يذكره ضمن أدلة النحو[1]-، أردت أن أدرس هذا الدليل وموقف العلماء منه قديما وحديثا، متعرضا لبعض مسائله الصرفية فكان البحث بعنوان:

" **الرد بعدم النظير، دراسة تأصيلية صرفية** "

وقد اخترت هذا الموضوع لما يأتي :

- **لفت أنظار أهل التخصص إلى أصل من أصول التفكير اللغوي الذي ظهر لدى بعض النحاة وبيان موقفهم منه قديما وحديثا.**
- **كشف النقاب عن بعض الأوزان والأبنية التي ردها النحاة بدعوى عدم النظير في كلام العرب ، وبيان موقف النحاة تجاهها.**

---

(١) كالأنباري الذي يذكره في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة)، فأدلة النحو عنده (نقل، وقياس ، واستصحاب حال) بالإضافة إلى عدة أدلة أخرى : كالاستدلال بعدم الدليل، والاستدلال بالعكس، والاستحسان وغير ذلك، انظر : الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥، ٥٤، ٦٣، ولمع الأدلة : ٨٢، ١١٥، ١٣٣ .

مع أنه عوّل عليه كثيرا في توجيه قضايا الخلاف النحوي في كتابه الإنصاف : وجاءت عبارته على نحو: " لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير" و " لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب" و" ليس له نظير في كلامهم" وغير ذلك، على ما سيأتي. انظر: الإنصاف: ١٠/١، ١٧٣/١، ٥٢٧/٢، والاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية(بحث):١١٢١- ١١٢٦ .

وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : "ولم يذكره الأنباري وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم" الاقتراح:٣٦٩ .

وليس يعني ذكر الأنباري لهذا الدليل في كتاب وإغفاله في آخر عدم الاعتداد به دليلا وأصلا من أصول الاحتجاج النحوي .

منهج الدراسة :

التزمت المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الدليل الصرفي وتحليله؛ ومعرفة مدى موائمته للحكم .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في : مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين .

المقدمة: ذكرت فيها لمحة عن طبيعة البحث وأهداف دراسته والمنهج المتبع في الدراسة.

والتمهيد: تحدثت فيه عن:

أولًا: مفهوم(عدم النظير) .

ثانيًا: موقف القدماء والمحدثين منه.

والمبحثان: يندرجان ضمن عنوانين هما:

المبحث الأول: أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات.

المبحث الثاني: انعدام النظير وأثره في الحكم بأصالة حرف أو زيادته.

والخاتمة: ضمنتها أهم النتائج التي اشتمل عليها البحث.

والفهارس: جاءت على النحو التالي:

- **ثبت المصادر والمراجع**.
- **فهرس الموضوعات** .

الدراسات السابقة:

تناول هذا الأصل اللغوي بعض الدراسات، فكان من جملتها :

١ـ أصول النحو دراسة في فكر الأنباري[١].

٣ـ أصول التفكير النحوي عند ابن جني[٢].

٤ـ الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية[٣].

وتعد هذه الدراسة من أقرب الدراسات المتصلة ببحثي غير أنها اشتملت على مسائل نحوية، وبعض الإشارات الصرفية عند الأنباري، بينما خصصت بحثي لدراسة المسائل الصرفية عامة .

٥- الرد بعدم النظير عند انتفاء الدليل[٤].

بحث أشبه ما يكون بورقة عمل، جاء في (سبعة عشر ورقة) وقد تناول فيه الباحث بعض المسائل الصرفية والنحوية المردودة بعدم النظير، وهي عبارة عن إشارات غير مدروسة ولا معللة، فعلى سبيل المثال تجده يضع عنوانا في بحثه اسمه: (بعض المواضيع التي برز فيها مصطلح عدم النظير) كان الصرفي منها: (عدم النظير في الوزن الصرفي، وعدم النظير بأصالة أو زيادة بعض الحروف، وفي هذا الأخير تناول كلمتي: عزويت ، وأندلس) وباقي مسائله كانت نحوية كالترخيم، وإعراب اسم لا النافية للجنس، وإعراب ضمير الفصل، وغير ذلك .

---

(١) تأليف: د. محمد سالم صالح، مطبعة دار السلام للطباعة النشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

(٢) (بحث) إعداد الدكتور: حسين على حسين الفتلي، مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة بابل، العدد(١٤)، كانون الأول:٢٠١٣م .

(٣) (بحث) إعداد الدكتور: عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد ، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد: الثالث، العدد: الخامس والثلاثين .

(٤) (بحث) إعداد الدكتور: حسين صالح محمد الدبوس، مجلة كلية اللغات، جامعة طرابلس- كلية اللغات، العدد:١٢، ٢٠١٥م .

٦- وفي المصطلح الصرفي : الحمل على النظير[١]، ومن عنوانها يتبين الفرق بين دراستي وتلك الدراسة، فهي تتحدث عن الحمل على النظير، بينما دراستي كانت عن الرد بعدم النظير، ومع أن الباحث دراسته حول (الحمل على النظير) غير أنه تناول كافة أنواع الحمل في اللغة فتحدث بعد تعريف الحمل في اللغة والاصطلاح عن : الحمل على الأكثر، والحمل على المعتل، والحمل على التصحيح، الحمل على الجوار، وتحدث عن الإجراء، فدراسته عامة والحمل على النظير فيها لم يعد أن يكون عنوانا تحته بعض الأسطر .

٧- وغير ذلك من الأبحاث التي لم أتمكن من تحميلها والاطلاع عليها كـ(النظير وعدمه للدكتور عبد الفتاح الحُمُوْزِ، وبعض المؤلفات[٢].

(١) (بحث) إعداد الدكتور: جاسم مولى محسر، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (١٩)، العدد : (٧٨) الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣م.

(٢) عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف: دراسة وتطبيقا، إعداد: إبراهيم بن ناصر الشقاري، الرياض، عمادة البحث العلمي، الطبعة، الأولى : ٢٠١٥م .

التمهيـد :

أولا : مفهـــوم (عـــدم النظـــير) .

يتركب هذا الأصل من أصول التفكير النحوي من جزأين: مضاف ومضاف إليه، أما العدم فهو: فقدانُ الشيء وذهابه، عَدِمْتُ فلانًا أَعْدَمُهُ عَدَمًا، أي: فقدته أفقده فقدًا وفقدانًا، أي: غاب عنك بموت أو فقدٍ لا يقدر عليه، وأَعْدَمَهُ الله مني كذا، أي: أفاتَه[1].

وأما النظير فهو في اللغة بمعنى: المثل الذي إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواءً، والمُناظِر: الشَّبيه فِي كلِّ شيءٍ، يُقَال: فلانٌ نظيرُكَ، أَي: مِثلك، وَقَالَ أَبُو عبيد فِي حَدِيث الزُّهْرِيّ :" لَا تُناظِر بِكِتَاب الله، وَلَا بِكَلَام رَسُول اللَّه (ﷺ)..."[2]؛أي: جعله من النظير وَهُوَ: المِثل، يَقُول: لَا تجْعَل نظيرا لكتاب الله وَلَا لكَلَام رَسُول اللَّه (ﷺ) أَي: لَا تتبع قَول أحد وتدعهما[3].

ومن ثَمَّ فعدم النظير معناه: ألا يكون للشيء نظير في بابه، بمعنى: أنه واحد لم يرد به سماع، ومعنى الرد به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات[4]، أو كما قال ابن جني:" إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير"[5]، معنى هذا: أن الرد بعدم النظير يقتضي عدم الدليل، فإذا لم يكن على الحكم دليل فقد

---

(١) انظر : العين : ٥٦/٢ مادة (ع د م)،

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي:٢٠٢/١، كتاب الإيمان، باب: (الاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).

(٣) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٧٥/٤ مادة (ن ظ ر) ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري : ٦٦٥٣/١٠ مادة (فعيل – ن ظ ي ر) ، وتاج العروس:٢٤٩/١٤ مادة(ن ظ ر).

(٤) أصول النحو – جامعة المدينة:٣٠١ .

(٥) الخصائص:١٩٩/١ .

يحتج النحاة لإبطاله بعدم النظير ؛إذ لم يوجد للمحكوم عليه نظير، مثل ما رُدَّ به على من قال: إن السين وسوف رافعتان للمضارع، وليس من دليل على ذلك، كما أنه ليس لهما نظير يرفع المضارع، فرد النحاة هذا الحكم بعدم النظير لنفي الدليل والنظير[١].

أو هو – كما قال أحد الباحثين المحدثين[٢]–: عدم ورود النظير السماعي للمسألة النحوية في استعمال فصيح عن العرب.

(١) انظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : ٤٢٣ .

(٢) د/محمد بن عبدالله السبيهين في: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٠٠ .

ثانيا : موقف النحاة(قديما وحديثا) من الرد بعدم النظير .

موقف قدامى النحاة : **بالنظر والمطالعة لما تركه لنا النحاة القدماء من كتب ومؤلفات- تعرضت للحكم على القواعد النحوية وأصولها ووصفها بعدم النظير- تبين أن منهم من لم يبد فيه رأيا صريحا، بل جعله من الأدلة التي يستأنس بها مع الدليل والنظير، ومنهم من أبدى رأيه فيه واعتمده دليلا عند انعدام الدليل والنظير، ومنهم من فصّل فيه القول، فجعله من الأدلة التي يستأنس بها مع الدليل والنظير، أما أن يتخذ دليلا بمفرده فلا .**

فكان ممن استأنس به مع الدليل إمام النحاة سيبويه، ويعد بابه الموسوم بـ(علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف) من أهم الأبواب التي أظهرت هذا الأصل الفكري، وعليه قام البحث – كما سيأتي –، إلى غير ذلك من المواضع، التي منها:

في باب ما ينصرفُ من الأفعال إذا سمَّيْتَ به رجلًا[1]، فيقول: "وإن سميت رجلا ببَقَّم أو شَلَّمَ، وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة ؛لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء ؛ولأنه أشبه (فَعَّلَا)، فهو لا ينصرف إذا صار اسما ؛لأنه ليس له نظير في الأسماء "[2].

وفي مسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة الإناث؛ لأنه يؤدي إلى التقاء ساكنين في الدرج وليس الثاني منهما مدغما، فقال:" وأما

---

(١) انظر : التعليقة للفارسي ٣/٢٤ ، قال الفارسي:" (بَقَّمَ) أشبه فعلاً إذا كان اسمًا لم ينصرف، ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسمًا انصرف نحو (ضارِب) ". التعليقة ٣/٢٩ .

(٢) الكتاب : ٣/٢٠٨ .

يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربانْ زيدا) و(اضربنانْ زيدا)، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم "[1].

واستأنس به المبرد في (باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه وما يمتنع) حيث علل سبب إدغام (الميم والنون) الساكنتين في الباء في قولك : العنبر والشنباء، دون (الياء)، فقال: "ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميما ؛لتعتل مع الباء كما اعتلت مع ما هو من مخرجها ولم تدغمها فيها ؛لأنها لا تجانسها ؛ولأن الياء لا يدغم فيها ما هو من مخرجها ؛لتصرف الميم والواو، وذلك قولك: العنبر والشنباء يا فتى، وممن أنت؟ وأمن الالتباس ؛لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء"[2].

واستأنس به العكبري في ردّ ما ذهب إليه الأخفش في إعراب الأسماء الستة بعدة وجوه كان من جملتها (الرد بعدم النظير)، حيث ذهب الأخفش إلى أن حروف المد دوال فقط على الإعراب فقال : " إن ذلك يفضي إلى محال في بعض الأسماء، وذلك أن: (فوك وذو مال) إذا كان حرف المد دليل الإعراب يبقى الاسم على حرف واحد وهو اسم ظاهر معرب، وهذا لا نظير له"[3]، وغيرهم من النحاة كابن مالك، وابن هشام[4].

---

(١) الكتاب: ٥٢٧/٣ .

(٢) المقتضب: ٢٢٠/١ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٧ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢٥٠/٢ ، حيث ردَّ على الجرجاني في زعمه أن (الواو) هي الناصبة بنفسها للمفعول معه، فقال في ردِّه بـ:" أن الحكمَ بكون (الواو) ناصبة حكمٌ بما لا نظير له ؛إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ(إن وأخواتها)..."، إلى غير ذلك من النماذج المنثورة في شرح التسهيل : ٣٢٥/٢، ٢٧٧، ٢٤٤/٣.
واستأنس به ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٥٩٣، عند حديثه عن الشروط الواجب توافرها في صرف الأسماء الأعجمية، ومنها: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف لذلك صرف نحو (نوح، ولوط، وعاد) وغيرها، فقال:" وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في (نوح) ونحوه وجهين، وهو مردود ؛لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ".

وممن اعتمد عليه دليلًا عند انعدم الدليل والنظير العلامة ابن جني، فقد أفرد له في الخصائص بابا قال فيه : " باب في عدم النظير: أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب... وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير "[١]، وقد ضمنه عددا من الأمثلة التي بني فيها الحكم على عدم النظير، إذا لم يقم الدليل والنظير، وممن عده من الأدلة المعتبرة السيوطي، والشاوي [٢] .

وممن فصَّل فيه القول فستأنس به مع الدليل والنظير، ورفض أن يعتمده دليلا بمفرده ابن يعيش، فقال: " وإذا قام الدليل، فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد، فلا شك أنه يكون مؤنسا، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا"[٣].

فمما سبق نجد أن من النحاة مَنْ عدَّ الرد بعدم النظير من الأدلة التي يستأنس بها إذا قام الدليل والنظير، وبعضهم عده من الأدلة المعتبرة، وعول عليه في رد بعض الأحكام، ومنهم من فصل فيه القول فعده مما يستأنس به مع الدليل والنظير، ورفض أن يعتمده دليلا بمفرده .

(١) الخصائص: ١/١٩٨، ١٩٩.

(٢) انظر: الاقتراح : ٣٦٩، وارتقاء السِّيَادَة في علم أصول النحو لأبي بكر الشاوي:١٠١ .

(٣) شرح المفصل: ٢/١٠٣ .

موقف المحدثين :

لم يبد أي نفر من النحاة المحدثين رأيه في الرد بعدم النظير، ولم يخالف الصورة التي رسمها السلف، فها هو ذا أحد الباحثين المحدثين[1] يتعرض لنص ابن جني بالتوضيح دون إبدائه أي جديد فيه، فقال:" واستدل بعدم النظير في قول الشاعر[2]:

إذا هو لم يَخَفْنِي في ابن عمِّي وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

يقول: لم نر هذا الضمير(ضمير الشأن) على شريطة التفسير عاملا فيه فعل محتاج إلى تفسير، فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطراح الذهاب إليه".

في حين ذهب أحد الباحثين المحدثين[3] إلى أنه متى انعدم الدليل والنظير فلا ينبغي أن نحكم بعدم النظير، وإنما ينبغي الحكم بمنع المسألة ؛إذ لا دليل عليها، ولا نظير لها من السماع، وقال معقبا على ابن جني: " ثم إنه إذا تصور مثال فقد

(١) إبراهيم السامرائي في كتابه ابن جني النحوي : ١٥٣،١٥٤، وكذا تمام حسان في كتابه الأصول : ١٨٧ ، فقد أقر ما ذكره ابن جني، فأكد أنه إذا لم يكن على الحكم دليل أو نظير فقد يحتج النحاة بعدم النظير ؛لإبطاله، والاستدلال بعدم النظير يقتضي عدم الدليل، ومحمد خير الحلواني في كتابه أصول النحو:١٢٣، ١٢٤، فقال :" كذا رفضوا أن تكون (تاء) القسم في: تالله، بدلا من الباء، قياسا على إبدالها من الواو ؛لأن إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ماله نظير أولى "، وخديجة الحديثي في كتابها الشاهد وأصول النحو:٢٧٥ .

(٢) البيت من الوافر، منسوب لضيغم الأسدي في الخصائص:١/١٠٥، وشرح التسهيل: ٢/٢١٣، ووجه الاستشهاد به: جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" الزمانية بالابتداء، في قوله: " إذا هو".

(٣) محمد بن عبد الرحمن السبهين في اعتراض النحويين الدليل العقلي: ١٠٢ .

فيـه الـدليل والنظيـر فـلا ينبغـي أن يقـال فـي الحكـم عليـه:" فإنـك تحكـم مـع عـدم النظيـر"[١]، بـل الحكـم الـذي أراه ينبغـي أن يكـون: فإنـك تمنـع المسـألة ؛إذ لا دليـل عليها من العقل، ولا نظير لها من السماع، فأنى لها أن تثبت ويصح استعمالها؟".

وهذا ليس بجديد بل مسبوق بما أشار إليه ابن يعيش في قوله: " وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا "[٢].

وبهذا نجد أن النحاة المحدثين لم يأتوا بجديد في وصف هذا الدليل، ولم يختلفوا عما أقره النحاة القدماء، إلا ما استشفه أحد الباحثين المحدثين من تعريف لعدم النظير[٣].

(١) الخصائص: ١٩٩/١

(٢) شرح المفصل : ١٠٣/٢ .

(٣) د/محمد بن عبدالله السبيهين في: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٠٠ .

المبحث الأول

أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات

وفيه:

أولا : الخلاف في أصل اشتقاق (اسم).

ثانيا : اشتقاق لفظ(شيطان) والرد بعدم النظير.

ثالثا : المقيس على ما سبق .

أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات

يعد الاشتقاق وسيلة من وسائل نمو اللغة العربية، وزيادة ثروتها اللفظية، وميزة تمتاز بها لغتنا العربية عن باقي اللغات الأخرى، يقول ابن جني :" منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها"(١).

والاشتقاق هو: نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة(٢)، أو كما قال – أحد الباحثين المحدثين –(٣):" عملية استخراج لفظ من آخر، متفق معه في المعنى والحروف الأصلية".

وموضوعه: المفردات، وهو من أهم المقاييس التي تعرف منها طريق الأصالة والفرعية بين المفردات، ووجهها الذي يعلم به، وبدوره تمَّ الحكم من قبل النحاة على بعض المشتقات بعدم النظير، ومن ذلك :

(١) الخصائص: ١/٣٧٠ .

(٢) التعريفات للجرجاني: ٢٧ .

(٣) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ٥٢ .

أولا: الخلاف في أصل اشتقاق لفظ (اسم).

اختلف النحويون في أصل اشتقاق لفظ (اسم) هل هو مشتق من السمو الذي بمعنى الرفعة والعلو[1]، أو مشتق من الوسم وهو العلامة؟ وكان الرأي الذي رد بعدم النظير هو الرأي المنسوب إلى الكوفيين القائل بأن الاسم مشتق من الوسم؛ لأن الاسم في اللغة هو العلامة، قال ثعلب :" الاسم: سمة توضع على الشيء يعرف بها، والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم، وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف، ووزنه (اِعْل)؛ لحذف الفاء منه"[2].

فالكوفيون فيما نسب إليهم يرون أن الاسم مشتق من الوسم، حذفت منه الواو وعوض عنها الهمزة، فالتعويض جاء في مكان الحذف في فاء الكلمة ، وهذا الرأي مع وجاهته من حيث المعنى، إلا أنه رد بعدم النظير لما يأتي :

– ما يقتضيه القياس اللغوي من أن ما يحذف من أوّل الكلمة يعوض عنه في آخرها، وما يحذف من آخرها يعوض في أولها، فلو كانت كلمة (اسم من الوسم) كان القياس اللغوي يقتضي أن يكون التعويض في آخرها، وليس مكان الحرف المحذوف ؛حتى يتسنى للباحثين والدارسين معرفة الحرف الأصلي من غيره المبدل عنه، تماما مثل حذفهم (الفاء) التي هي (الواو) من (وِعْدٍ) ولم يعوضوا عنها الهمزة في أوله، فلم يقولوا: (اِعْدٌ)، ، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره؛ فقالوا: (عدة) .

---

(١) يرى البصريون أن لفظة (الاسم) مأخوذ من السمو وهو العلو، فالاسم هو الذي أبان عن المسمى، شخصًا كان أو صفة أو معنى، فكأنه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه؛ فسمي اسمًا، والأصل فيه (سمو) إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسما ، ووزنه "افْعٌ"؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو .

انظر: شرح المقدمة المحسبة: ٩٨/١، وأسرار العربية:٣٥ ، ٣٦، والإيضاح لابن الحاجب:٦٣/١.

(٢) الإنصاف : ٨/١ .

فمن ثمّ كانت كلمة (اسم من السمو) القياس فيها يقتضي أن تكون الهمزة في أولها للوصل قصد بها التعويض، عن الواو التي في آخرها، كما حذفوا الواو من (بنو) وعوضوا عنها الهمزة فقالوا: ابن، فكونه مشتقا من الوسم مردود ؛لأنه يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم، وحمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدل على أنه مشتق من السمو.

يقول الأنباري :" والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء ؛لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير؛ فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم"(١).

تعقيب:

وبعد هذا العرض السابق لمسألة اشتقاق الاسم، فإن ما نسبه ابن بابشاذ والأنباري وغيرهما، إلى الكوفيين من قولهم الاسم مشتق من الوسم، وما استدل به الأخير من ردّ قولهم بعدم النظير، فيه نظر:

أما عن نسبة القول إليهم فإنه بالرجوع إلى ما خلفه لنا أصحاب المذهب الكوفي من تراث تبين أنهم يقولون: إن الاسم مشتق من (السمو) وليس من (الوسم)، وهذا ما عبر عنه ابن الأنباري فقال:" قال العباس: وسألت أبا الأشهب العقيلي فقرأ:"يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ "(٢) بالخفض، تبتدئ أيضًا بالكسر قوله:" بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ "(٣)، تبتدئ: (اسمه) بكسر الألف، لأنك تقول في التصغير «سُمَيّ»، كما ترى، فلا تجد الألف ثابتة فيه"(٤).

---

(١) الإنصاف:١/١٠ .

(٢) من الآية: ٢٤ سورة الأنفال .

(٣) من الآية: ٤٥ سورة آل عمران .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء:١/٢١٤ .

فهذا النص يدل بما لا يدع ريبة أن القوم يقولون بما يقول به نظراؤهم من البصريين وأنه مشتق من السمو، وقد حذفت منه لامه وعوض عنها الهمزة ؛لذلك حذفت عند التصغير ؛لأنه لوكان من (الوسم) لقال في تصغيره: وُسَيْم ، فالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

ولعمري لا أدري من أين أتى الأنباري صاحب (الإنصاف) ومن قبله ابن بابشاذ بهذه المسألة الخلافية بين القوم بل إنهما اتخذا من التصغير دليلا في الرد على الكوفيين، ولسان حال الكوفيين مذهبنا كمذهبكم، ويدل على ذلك – أيضا – قول ابن الأنباري بعد :" فإن قال قائل: فلم كسرت الألف؟ فقل: لأن أصله أمر من «سميت» حذفت لامه ثم عربت بتعريب الأسماء"(١).

وأما ما استدل به الأنباري من أن القياس اللغوي يقتضي أن ما يحذف من أوّل الكلمة يعوض عنه في آخرها، وما يحذف من آخرها يعوض في أولها، فهذا ليس بلازم فقد وجد في العربية ما حذفت لامه وعوض عنها في آخرها، مثل: سنة، وعضة، وثبة، وهنة، فقد قالوا في جمعها : سنين، وعضين ، وثبين ، والجمع يرد الأشياء إلى أصلها، قال ابن هشام : " وهذا الجمع مُطرّدٌ في كُلّ ثلاثي حُذفت لامه وعوض منها "هاء" التأنيث ولم تكسر، نحو: "عِضَة" و"عِضِين"، و"عِزَة" و"عِزِين"، و"ثُبَة" و"ثُبِين"، قال (تعالى):" قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ "(٢) ،" ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ "(٣)، " عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ "(٤)"(٥) .

وبهذا نجد أن ما نسبه الأنباري وغيره للكوفيين، واستدل به من الرد بعدم النظير فيه نظر، تم بيانه.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء:١/٢١٤ .

(٢) من الآية : ١١٢ سورة المؤمنون

(٣) من الآية ٩١ سورة الحجر .

(٤) من الآية : ٣٧ سورة المعارج

(٥) العدة في إعراب العمدة : ٢/٣٠ .

ثانيا: اشتقاق لفظ (شيطان)[1]، والرد بعدم النظير.

اختلف النحاة في كلمة (شيطان)، هل هي مشتقة من الفعل (شطن) فالنون فيها أصلية، أو مشتقة من الفعل (شاط) فالنون فيها زائدة؟ وعلى ذلك يختلف وزن اللفظ فإن كانت نونه أصلية كان وزنه (فَيْعَالًا) ، وإن كانت زائدة فبناؤه على (فَعْلَانٍ)، يقول سيبويه – في معرض حديثه عن الممنوع من الصرف وعدمه–:" وسألته[2]: عن رجل يسمَّى: دِهْقان، فقال: إن سمَّيْته من التَّدَهْقُن فهو مصروف، وكذلك: شَيْطان إن أخذته من التَّشَيْطُن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدَّهق، وشيطان من شيَّط لم تصرفه"[3].

ففي هذا النص يشير سيبويه إلى اشتقاق كلمة (شيطان) وأنها قد تكون مأخوذة من (التَّشَيْطُن)، فنونه أصلية ووزنه (فَيْعَال)، وهذا – أيضًا– مذهب شيخه بدليل قوله :" فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف"، وقد يكون هذا الاسم مأخوذًا من الفعل (شيَّط) فتكون النون زائدة على زنة (فَعْلَان).

ويقول أبو العلاء المعري:" فسيبويه وأهل النظر يجعلون النون فيه أصلية، ويأخذونه من (الشَّطَنِ) وهو من قولك: (شَطَنَ) إذا بعد، فكأنه بعد من الخير"[4].

---

(١) الشيطان يطلق على: كل عات متمرد من الإنس والجن والدواب شيطانا، والعرب تسمي الحية شيطانا، والفعل (شطن) ومعناه: الحبل الطويل الشديد الفتل، يستقى به. انظر: العين:٦/٢٣٦، مادة(ش ط ن)، ومختار الصحاح: ١٦٥، مادة(ش ط ن) .

(٢) يقصد الخليل بدليل تصريحه باسمه فقال بعد نصه السالف:" وسألت الخليل: عن رجل يسمى مرانًا"، وقال بعد هذا –أيضا–:" وسألته: عن رجل يسمَّى فينانًا فقال: مصروف" .

(٣) الكتاب:٣/٢١٧، ٢١٨ .

(٤) رسالة الملائكة: ١/٢٤٧

وكان المذهب الذي رد بعدم النظير هو مذهب من قال : إن النون في (شيطان) زائدة على زنة فعلان، وقد نسبه السيرافي إلى بعض أهل اللغة ولم يعينهم، فقال:" وقد قال بعض أهل اللغة: (الشيطان فعلان) والنون زائدة والياء أصلية، وهو مشتق من (شاط يشيط)، وشاط معناه: هلك، فكأنه الهالك خبثا وتمردا"(١)، ونسبه فرحون المدني للكوفيين فقال:" و"شيطان": وزنه "فيعال" عند البصريين؛ فنونه أصلية، ومنه: "شطن"، ووزنه عند الكوفيين: "فعلان"؛ فنونه زائدة، من: "شاط، يشيط""(٢).

وهذا ما رده أبو علي الفارسي لعدم النظير فقال:" وأما الشيطان فهو فيعال من شطن مثل البيطار، والغيداق، وليس بـ(فعلان) من قوله(٣):

وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أرْماحِنَا البَطَلُ

ألا ترى أن سيبويه حكى: (شيطنته فتشيطن)، فلو كان من يشيط لكان شيطنته (فعلنته)، وفي أنّا لا نعلم هذا الوزن جاء في كلامهم ما يدلك أنه: (فيعلته)، مثل : (بيطرته)...، وفي قول أمية – أيضا– دلالة عليه، وهو قوله(٤):

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُم يُلْقَى فِي السِّجْنِ والأَكْبَالِ

فكما أنّ شاطن فاعل، والنون لام، كذلك شيطان فيعال "(٥).

---

(١) شرح الكتاب:١٦٨/٥ .

(٢) العُدّة في إعراب العُمدَة: ١٩١/٣، ١٩٢ .

(٣) عجز بيت من البحر البسيط للأعشى في ديوانه : ٦٣، وصدره:
وَقَدْ نَخْضِبُ العِيرَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ
اللغة :(فائله) عرق يجرى من الجوف إلى الفخذ، و(مكنون الفائل) هو: الدم، و(يشيط) يهلك.

(٤) البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : ٤٤٥.
اللغة: (عكاه) العَكْو مصدر عَكَوْتُ الشيءَ أعكوه عَكْوًا، إذا شددته. انظر الجمهرة :٩٤٧/٢، مادة(ع ك و) .

(٥) الحجة للقراء السبعة:٢٢/٢ .

فالفارسي يرى أن لفظ "شيطان" على وزن "فَيْعالٍ"، مثل :"بَيْطارٍ"، ويستدل على أصالة النون في لفظ "شيطان" بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: "تشيطن" على وزن "تفيعل" لا "تفعلن"؛ إذ ليس من أبنيتهم : (فعلنته فتفعلن) ؛فالنون هي لام الكلمة ؛فحمل لفظ تشيْطن على ما له نظير نحو: تدهقن، أي: صار دهقانًا، ولم يحمله على ما لا نظير له في كلامهم، فلذلك ردّ بعدم النظير القول الذي يرى زيادة النون، وأن وزنه (فعلان).

وهكذا أثبت الفارسي أن لفظ شيطان إنما هو مشتق من (شطن)، على وزن (فعل)، ورد القول الذي قال بزيادة النون بعدم النظير.

تعقيب:

وبعد هذا العرض السابق فإن في نسبة ابن فرحون المدني القول إلى الكوفيين بأن كلمة (شيطان) ونظائرها على زنة (فعلان) والنون زائدة : نظر، ووجهه :

ـ أنهم يقولون باشتقاقه من (شطن) ومن (شاط)، كما قال غيرهم من البصريين، وقد جاء هذا عند ابن الأنباري فقال:" قال أبو بكر: في الشيطان، قولان:

أحدهما: أن يكون سُمي شيطانًا لتباعده من الخير، أخذ من قول العرب: دار شَطون، ونوى شَطون، أي: بعيدة، قال نابغة بني شيبان[1]:

فأضحتْ بعدما وَصَلَتْ بدارٍ شَطونٍ لا تُعادُ ولا تعودُ

(١) البيت من بحر الوافر، للنابغة الشيباني في ديوانه:٣٤، ومن مصادره: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٥٦/١، والإبانة في اللغة العربية : ٢٨٠/٣.، (شطون): تعني النازحة البعيدة .

والآخر: أن يكون الشيطان سُمي شيطانًا، لغيِّه وهلاكه، أُخِذ من قول العرب: قد شاط الرجل يشيط: إذا هلك. قال الأعشى[1]:

قد نطعنُ العيرَ في مكنونِ فائِلِهِ وقد يشيطَ على أرماحِنا البطلُ

أراد: وقد يهلك على أرماحنا"[2] .

(١) سبق تخريجه : ١٣٧٥ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٥٦/١ .

ثالثا : **المقيس على ما سبق** :

يقاس على ما سبق من أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات، النون في (دهقان)[١]، يقول السيرافي:" وذلك كالنون في دهقان وشيطان تجعلها أصلية، وكذلك فعل سيبويه، وذلك إنّا إذا جعلنا النون في (دهقان) أصلية صار على (فعلال) ونظيره كرباس وسرهاف"[٢]، فالسيرافي يحمل كلمة (دهقان) على نظيرتها (شيطان) في كون النون فيهما أصلية، وكونهما على زنة (فعلال) لا (فعلان)، وقد أوضح ذلك الزمخشري فقال :" وَنَظِيره (دهقان وَشَيْطَان) نَص سِيبَوَيْه على أَن نونيهما أصليتان مستدلا بـ(تدهقن وتشيطن)"[٣].

ومما يقاس على ذلك – أيضا– (مِلْوَظّ)[٤]، الذي جاء في قول الشاعر[٥]:

أكظه حتى يموت كظا

ثمت أعلى رأسه الملوظا

ذلك أنه إن كان هذا اللفظ مشتق من (الملظ)، فالميم فيه أصلية وكان من حقها أن تكون زائدة لتصدرها، لكن الحكم بذلك يؤدى إلى عدم النظير ؛إذ يلزم أن يكون وزنه على (مِفْعَلٌ) وهو بناء مفقود، وليس في كلامهم، لذلك حكم على الميم

---

(١) الدِّهْقَانُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَضَمِّهَا: رئيسُ القَرْية وَهُوَ مُعَرَّبٌ . انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١٤٥/٢ .

(٢) شرح الكتاب:٢١٣/٥.

(٣) الفائق في غريب الحديث والأثر: ٣١٠/١.

(٤) (المِلْوَظُ): عَصًا يُضْرَبُ بها أو سَوْطٌ. انظر: المحكم لابن سيده:٣٠/١٠، مادة(م ل ظ) .

(٥) من الرجز، للزفيان عطاء بن أسيد، شرح ديوان الزفيان أبي المرقال التميمي: ٤٤ .

اللغة: (أكظه) الواكظ: الدافع، وقد وكظته أكظه وكظا، إذا أخذت بكظمه وألجمته حتى لا يجد مخرجا يخرج إليه . انظر: تهذيب اللغة: ١٨٣/١٠، مادة(و ك ظ) .

بالأصالة، والواو بالزيادة، فوزنه (فعولٌ) وهو بناء موجود في كلامهم كـ(عسودّ) ، و(عثول)[١].

ومما يقاس -أيضا- كلمة (حيوان) هل هي مشتقة من (حييان) فقلبت الياء التي هي لام واوا، أو أن الواو فيها أصلية وليست منقلبة؟ وهو مصدر لم يشتق منه فعل، وهذا الأخير هو ما ذهب إليه المازني، وهو ما رده ابن جني ؛لأن ما عينه ياء ولامه واو غير موجود في الكلام ولا نظير له، فتجده يقول:" ألا ترى أن سيبويه قال: ليس في الكلام مثل: حيوت، فأما ما أجازه أبو عثمان في (الحيوان) من أن يكون واوه غير منقلبة عن الياء، وخالف فيه الخليل، وأن يكون الواو فيه أصلا غير منقلبة، فمردود عليه عند أصحابنا لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور"[٢].

وقد أشار ابن عصفور إلى مذهب المازني وحكم عليه بالفساد، وعدم النظير فقال:" وزعم المازني أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واو، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل، كما قالوا: فاظ[٣] الميت يفيظ فيظا وفوظا، فاستعملوا الفعل مما عينه ياء، ولم يستعملوه مما عينه واو، وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واوا شذوذا، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو"[٤].

---

(١) انظر: تمهيد القواعد : ٥٠٠٠/١٠ .

(٢) سر صناعة الإعراب:١٤٦/١ .

(٣) فاظَ الرجلُ يَفيظُ فَيْظًا وفُيوظًا وفَيَظانًا، إذا مات، وربَّما قالوا: فاظ يفوظ فوظا وفواظا. انظر : الصحاح :١١٧٦/٣، مادة(ف ي ظ) .

(٤) الممتع: ٣٦٠ .

المبحث الثاني

انعدام النظير وأثره في الحكم بأصالة حرف أو زيادته

وفيه:

أولا: الحكم بالأصالة وعدم البناء، وما قيس عليه .

ثانيا: الحكم بالزيادة وعدم البناء، وما قيس عليه.

ثالثا: التردد بين الأصالة والزيادة، وما قيس عليه.

رابعا: الدخول في أوسع البابين، وما قيس عليه .

أولًا ـ الحكم بالأصالة وعدم البناء ، وما قيس عليه:

قد يؤدي الحكم بأصالة حرف من حروف الكلمة إلى القول بعدم البناء، ومعناه : مجيء الكلمة على وزن ليس له نظير في كلام العرب، فعدم البناء يعني: عدم النظير، وهذا ما فطن إليه النحاة القدامى، فها هو ذا سيبويه يخصص لذلك بابا بعنوان: (علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف)، وأشار إلى مواضع لابد فيها من الحكم بالزيادة ؛لأن الحكم بالأصالة يؤدي إلى عدم النظير[1]، ومما يدل على وعيهم وإدراكهم واهتمامهم ببيان أصالة الحرف وزيادته وأثر ذلك على الوزن :

الحكم بأصالة الياء فيما اجتمع فيه ثلاثة أصول، وعدم النظير .

إذا اجتمعت الياء مع ثلاثة أصول حكم بزيادتها أينما وقعت[2] ؛إذ الحكم بأصالتها يؤدي إلى عدم النظير، فكلمة (يَهْيَر)[3]على وزن يَفْعَل، بتخفيف اللام وتشديدها(يَفْعَلّ)[4].

---

(١) انظر : الكتاب :٣٠٧/٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢٤/٥ .

(٣) تأتي كلمة (يهير) في اللغة على عدة معان منها : الحجر الصلب: وَقيل: هِيَ حِجَارَة أَمْثَال الأكف، وَقيل: هُوَ حجر صَغِير، واليَهْيَرِّي: المَاء الْكثير، وَذهب مَاله فِي اليَهْيَرِّي، أَي الْبَاطِل، واليَهْيَرُ: الْكَذِب، واليَهْيَرُ: دويبة أعظم من الجرذ، تكون فِي الصحارى، واحدته يَهْيَرَّةٌ.

انظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٨٠/٤، مادة (هـ ي ر) .

(٤) ولا يختلف الحكم بزيادة الياء الأولى بين التشديد والتخفيف عند النحاة، بل إن بعضهم لم يبال بتشديد الراء، وجعله كالمخفف ؛وذلك لوجود نظائره، وقد نسب الرضي هذا القول لسيبويه في شرحه لشافية ابن الحاجب٣٩٣/٢، فقال :" فإنه لم يبال بتشديد الراء وجَعلَه كالمخفف اللام وقال: يَفْعَلُ موجود كيَرْمَعٍ ويَلْمَعٍ" ؛لِأَن الْيَاء إِذا كَانَت أَولا بِمَنْزِلَة الْهمزَة، ويقول الفارسي في كتابه الحجة ١٨٩/٤:" ولو خفّفت فقلت: (يهير) كانت الأولى أيضا هي الزائدة، دون الثانية"، وإن كان الحكم بالتخفيف أولى من إثبات بناء لم يرد عن العرب كما أشار إلى ذلك ابن عصفور في الممتع الكبير ٨١ : " وأما قولهم: حجر يَهْيَرٌ، فيمكن أن يكون أصله "يَهْيَر" خفيفا، على وزن "يَفْعَل" كيرمع، ثم شدد على حد قولهم في جعفرّ، وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو "يَفْعَلٌ"

قال الراجز[١]:

أطْعَمْتُ رَاعيَّ مِنَ اليَهْيَرِّ

فَظَلَّ يَعْوِي حَبِطًا بِشَرِّ

وأصلها(هَيَر) على وزن(فَعَل)، فالياء الأولى على هذا هي الزائدة، قال السيرافي:" الياء الأولى زائدة لأنها بمنزلة الياء في يرمع ويهمل"[٢].

أما الحكم الذي أدى إلى عدم النظير فهو حمل كلمة (يَهْيَرّ) على وزن (فَعْيَل)، وجعل الياء الأولى من هذه الكلمة أصلية، وقد حكم من قال[٣] بذلك استنادا على ما جاء عن العرب من نحو: (ضَهْيَد، وعَتْيَد) ، قال ابن القطاع الصقلي:" وليس في كلام العرب اسم على (فَعْيَلٍ) إلا ثلاثة أحرف قالوا: ضَهْيَد: اسم موضع، ومَذْيَن: اسم موضع – أيضا – وضهيأ: للمرأة التي تحيض، وليس في كلامهم (فَعْيَلٌ) أيضاً إلا عَلْيَب اسم واد"[٤]، وقاسوه على أبنية لم ترد عن العرب نحو: (كَنَهْبُل) فكما جاء هذا، جاز مجيء (فَعْيَل)، وهذا مردود عند أسلافنا لعدم النظير، يقول الخليل:" ضَهْيَد كلمة مولدة؛ لأنها على بناء فَعْيَل، وليس (فَعْيَل) من بناء كلام العرب"[٥]، ويقول سيبويه: "فأما(يَهْيرٌ) فالزيادة فيه أولا ؛لأنه ليس في الكلام

(١) من الرجز بلا نسبة في المنصف لابن جني:١٤١، وسفر السعادة:٥١٣/١، وشرح الشافية للرضي : ٣٠٩/٤ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي:٢٠١/٥ .

(٣) وقد نسب الأزهري هذا الرأي إلى الفراء في تهذيب اللغة: ١٩١/٦ .

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٥٦.

وكلمة ضهيد تعني في اللغة الصلب الشديد، أو اسم موضع ، وكذا عتيد يطلق على اسم موضع. انظر : لسان العرب : ٢٦٦/٣مادة (ض هـ د)، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني :٢٨٠/٢ .

(٥) العين : ٢٨٣/٢ .

(فَعْيَلٌ)"[1]، ويقول ابن عصفور:" فأما (ضَهْيَد) و(عَتْيَد) فهما- فيما زعم أبو الفتح – مصنوعان، فلا يلتفت إليهما، فيجعلا دليلًا على إثبات (فَعْيَل)"[2].

وقد أشار الفارسي إلى هؤلاء القوم وناقش أدلتهم، فقال : " وأما من قال: يجوز أن يكون (فَعْيَلا)، ويضاهئون مشتق منه؛ فقول لم يذهب إليه أحد علمناه، وهو ظاهر الفساد، لإتيانه ببناء لم يجيء في كلامهم، فإن قال: فقد جاء أبنية في كلامهم لا نظير لها، مثل: كَنَهْبُل، فأجوّز (فَعْيَل)، وإن لم يجيء كما جاء: كَنَهْبُل ونحوه، قيل له: فأجز في (غِزْوِيْت) أن يكون: (فِعْويلا أو فِعْليلا)، وإن كان(فِعْويل) لم يجيء، واستدلّ على ذلك بمجيء (كَنَهْبُل)، كما استدللت على جواز (فَعْيَل): بقَرَنْفُل وكَنَهْبُل، وجوّز أن يكون (فَعْويل)، وإن لم يجيء ذلك في كلامهم، كما جاء قَرَنْفُل وكَنَهْبُل ... وهذا نقض للأصول التي عليها عمل العلماء، وهدم لها، وإنّما أدخله في هذا ما رامه من اشتقاق يضاهئون[3]، وقد يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى"[4].

فالفارسي يرفض القياس فيما لا يسمح فيه بالقياس ؛لأنه يفتح بابا لضياع اللغة، وهدم قواعدها وأصولها التي وضعها الأوائل، واستخدم لذلك أسلوب التقرير، وهو إن كنتم تجيزون كذا فأجيزوا كذا في المقابل وهذا ما لا يسمح به.

يضاف إلى ذلك أن ما جاء على (فَعْيَل) جاء مكسور الفاء، يقول ابن جني: " فلا يجوز أن يكون فَعْيَلا ؛لأنه ليس في الكلام(فَعْيَل)، إنما هو مكسور الفاء،

---

(١) الكتاب :٣١٣/٤ .

(٢) الممتع لابن عصفور:٨٢ .

(٣) قال الفارسي :" ما قرأ به عاصم من الهمز في يضاهئون لغة وهي فيما زعم الفرّاء عنه لغة أهل الطائف" الحجة للقراء السبعة:١٨٧/٤ .

(٤) الحجة للقراء السبعة:١٨٩/٤ .

نحو: "حِذْيَم، وعثير" "[1]، وهذا ما أشار إليه الخليل من قبل، فقال:" ومن قال: (فَعْيَل) فقد أخطأ، لأنه ليس في كلام العرب (فَعْيَل)إلا وصدره مكسور، نحو: حِذيم وعِثير"[2].

فخلاصة ما سبق أنك لو حكمت بأصالة الياء الأولى من كلمة (يَهْيَر) وزيادة الثانية، ستكون على وزن ليس له نظير في كلام العرب وهو (فَعْيَل)، وهو بناء رفضوه فلم يستعملوه، يقول ابن يعيش- ملخصا ذلك كله-:" و "يَهْيَر" -وهو حجر- إحدى الياءين فيه زائدة، وهي الأولى ؛لأنه لا يخلو إما أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والآخر زائد، فلا يكونان أصلين ؛لأن الياء لا تكون أصلا مع بنات الثلاثة في غير المضاعف، ولا يكونان زائدين ؛لأن الاسم لا يكون على حرفين، ولا تكون الياء الثانية هي المزيدة ؛لأنه ليس في الكلام "فَعْيَل" بفتح الفاء، وفيه "فِعْيَل" بكسره، فلو كانت زائدة، لقيل: "يِهْيَر" بكسر الصدر، كما قيل: "عِثْيَر"، و"حِذْيَم"[3].

وعلى ذلك فقس أثر الحكم بأصالة التاء، في نحو: (تَتْفُلَة)[4] وعدم النظير من قول الراجز[5]:

يَـهْوِي بها مَـرّا هَــوِيّ التَّتْفُلــه

فلو كانت التاء الأولى من كلمة (تَتْفُلَة) أصلية لكان وزنها (فَعْلُلَة) وهذا الوزن ليس له نظير في كلام العرب، يقول الأعلم :" الشاهد في قوله :(التَتْفُلة)،

---

(١) المنصف لابن جني: ١٤٠ .

(٢) العين : ٢/١٧٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش:٥/٣٢٥ .

(٤) (تَتْفُلَة) تطلق على الثعلب، وَقَالَ بَعضهم: التُّتْفُل - جَرْوُ الثَّعْلب وَالْأُنْثَى تُتْفُلة فعلى هَذِه الرِّوَايَة الْأُنْثَى مبنِيٌّ على لفظ الذكَر . انظر: المخصص لا بن سيده: ٥/٧٦ .

(٥) من الرجز بلا عزو في الكتاب، ومن مصادره : سفر السعادة وسفير الإفادة: ١/١٧٤ . الشاهد: في قوله (تتفله) حيث استشهد به سيبويه على زيادة التاء الأولى .

وتاؤها الأولى زائدة؛ لأنها لو كانت أصلية لكانت (فَعْلُلَة) بفتح الفاء وضم اللام، وقولهم : (تَتْفُلَة) بفتح الفاء دليل على أنها زائدة ؛لأن (فَعْلُلَة) بفتح الفاء وضم اللام، ليس في الكلام "[١].

وكذا التاء في كلمة (تَنْضُبَة)[٢] فهي على زنة (تَفْعُلَة) ؛إذ لو حكم بأصالتها لكان وزنها عندئذ (فَعْلُل) وهو وزن مردود بعدم النظير، قال السخاوي:" تَنْضُبَةٌ: تَفْعَلَةٌ، والجمع تناضب، والتاء زائدة ؛إذ ليس في الكلام (فُعْلُل)"[٣].

وقس على ذلك – أيضا – أثر الحكم بأصالة النون في كلمة (نَرْجِس)[٤] بفتح النون وكسرها، وعدم النظير والبناء، قال السيرافي : " وأما نون نرجس فقد تبين أنها زائدة بالوزن لأنا لو جعلناها أصلية لكان على مثال فَعْلِل، وليس ذلك في الكلام"[٥].

ولعل علة الرد بانعدام النظير في هذه الأبنية ونحوها راجعةٌ إلى أنها تأتي على وزن ليس له نظير في الأسماء، وهذا ما أقره المبرد فقال:" فأما (تَتْفُل)، و(نَرْجِس) فقد وضح لك أن فيهما زائدتين[٦] ؛لأنهما على مثال لا تكون الأسماء

---

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري: ٥٨٥.

(٢) التَّنَضُب: شجرٌ له شوك قصار تألفه الحرابيّ، واحدته تَنْضُبه، بالهاء. انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٦٦٣٤/١٠ .

(٣) سفر السعادة: ١٨٨/١ .

(٤) النرجس: معروف، وهو دخيل معرب، ونَرْجَس: أَحْسَن، إذا أعرب. انظر: تهذيب اللغة:١٤٦/١١.

(٥) شرح الكتاب : ٢١١/٥ .

(٦) يشير إلى النون والتاء، فقد قال– قبل هذا النص–:" فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد منهما أصل حتى يجيء أمر يبين زيادتها" المقتضب : ٣١٧/٣ .

عليه، ألا ترى أنه ليس في الأسماء مثل: جَعْفُرُ، ولا جَعْفِرِ"[١] .

ويقول الثمانيني :" وأمّا ما يُعْلَمُ كونه زائدًا بعدم النّظير فقولهم: "تَرْجِسٌ"، لأنّه لا يخلو أن يكون "تَفْعِلا"، أو "فَعْلِلا" وليس في الأصول مثال "جَعْفِرٍ"، وإذا فُقِد نظيرُه قُطع على أنّه "تَفْعِلٌ" فعُلِم بهذا زيادة النّون، وأمّا من قال: "تِرْجِسٌ" – بكسر النون– فالنُّون أيضا زائدة عنده"[٢].

وأشار كذلك إلى حكم التاء في (تَرْتُب)[٣] بفتح التاء الثانية وضمها، فقال: " وكذلك: "تَرْتُب" التّاء في أوّله زائدةٌ ووزنه "تَفْعُل"، ولا يخلو أن يكون "تَفْعُلاً"، أو فَعْلُلاً وليس في الكلام مثال جَعْفَرٍ فثبت أنّه تَفْعُلٌ فقطع بهذا على زيادة التّاء،...وكذلك من قال "تُرْتَبٌ" ؛لأنّ عند سيبويه ليس في الكلام (فُعْلَلٌ) فثبت أنّه "تُفْعَلٌ""[٤].

من ذلك – أيضا- الحكم بأصالة النون في (جُنْدَب، عُنْصَر، وقُنْبَر) مردود بعدم النظير، يظهر ذلك السيرافي في قوله:" النون في جُنْدَب ومُنْصَل وما كان على مثالهما النون فيهن زائدة لأنا لو جعلناها أصلية لكانت على (فُعْلَل)، وليس في الكلام عند سيبويه (فُعْلَل)" [٥]، إلى غير ذلك من الكلمات التي قد يؤدي الحكم بأصالة حرف في بنيتها إلى عدم النظير .

---

(١) المقتضب : ٣١٨/٣.

(٢) شرح التصريف: ٢٢٨، ٢٢٩ .

(٣) الرَّتَبُ: مَا أَشْرَفَ مِنَ الْأَرْضِ كَالدَّرَجِ، تَقُولُ: رَتَبَةٌ وَرَتَبٌ، كَقَوْلِكَ دَرَجَةٌ وَدَرَجٌ، ورَتَبَ إِذَا دَامَ، وَالرَّتَبُ: الشِّدَّةُ وَالنَّصَبُ، انظر: مقاييس اللغة:٤٨٦/٢، مادة(ر ت ب) .

(٤) شرح التصريف:٢٢٩ .

(٥) شرح الكتاب:٢١٢/٥ ، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجد أن سيبويه لم يقل بأن (فعلل) ليس في كلامهم، بل وصف هذا الوزن بالقلة فقال :" وأما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على (فُنْعَل) في الأسماء، وذلك: قُنْبَرٌ وعُنْطَبٌ، وعُنْصَل، ولا نعلمه صفةً، ويكون على (فِنْعَلٍ) وهو قليل، قالوا: جِنْدَبٌ، وهو اسم" . الكتاب : ٢٦٩/٤ .

ثانياً ـ الحكم بالزيادة وعدم البناء، وما قيس عليه:

إذا كان الحكم بأصالة حرف في كلمة قد يؤدي إلى عدم النظير – كما سبق – فإن الحكم بزيادته قد يلزم منه عدم النظير – أيضا – وقد أثبت ذلك النحاة في كتبهم وقد جاء ذلك في :

الحكم بزيادة الميم، فيما اجتمع فيه ثلاثة أصول .

إذا وقعت الميم في أول الكلمة مع ثلاثة أصول أفضى الحكم في الظاهر إلى زيادتها – كالميم في نحو: مغزى، وملهى، ومرمى، ومجرى ، وغير ذلك – إلا إذا قام دليل يبين أنها أصلية، وذلك كالميم في (مراجل)[1]، يقول سيبويه:" جعلت (المراجل) ميمها من نفس الحرف، حيث قال، العجاج[2]:

بشـــيةٍ كشِـــيَةِ المُمَرْجَـــلِ"[3].

فالميم عند سيبويه وغيره من النحاة في (المراجل) أصلية ؛لثبوتها في التصريف، وهو معيار الزيادة والأصالة، كما جاء في (مُمَرْجَل) على زنة (مُفَعْلل)، فهي تقابل حرفي الدال والسين في نحو: مُدَحْرِج ومُسَرْهِف، وشأنها شأن الميم في(مغفور، مغرود) يقول ابن عصفور:" وكذلك (مغفور) ؛لأن الميم قد ثبتت في

(١) المراجل: ضرب من برود اليمن، وثوب ممرجل: على صنعة المراجل من البرود .انظر: العين: ٢٠٨/٦(الجيم ، والراء) .

(٢) من الرجز للعجاج في ديوانه : ٢٢١/١ ، وهو شطر بيت من قصيدة مدح بها يزيد بن معاوية ابن أبي سفيان ، وتمامه :

قد أَقْفَرَتْ غَيْرَ الظَّلِيمِ الأَصْعَل

اللغة: (الممرجل): ثوب من الثياب يقال لها المراجل، تكون باليمن، و(الشِّيَة): الوشي، يقال : ما شية فرسك؟ .

(٣) الكتاب:٣١١/٤ .

تصريفه، قالوا: ذهبوا يتمغفرون، أي: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة، وأما (مغرود) فيدل على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم "مفعول"، وفيه "فعلول""[١].

وكان الحكم الذي ردَّ بعدم النظير هو حكم من جعل ميمي (مُمَرْجَل) زائدتين، على زنة (مُمَفْعَل) كالميم في: تمسكن وتمدرع ، يقول أبو العلاء المعري:" وكذلك يحكم على قولهم:(مراجل) لضرب من الثياب بأن الميم فيه زائدة في أصح الأقوال، فأما قول الراجز:

بشيةٍ كشِيَةِ المُمَرْجَلِ"[٢].

فإن (الميم) لما كثر لزومها البناء أدخلوا عليها (الميم) التي تلحق المفعول في مثل: مدحرج وبابه، كما قالوا: تمسكن، فجعلوا (الميم) كأنها من الأصل، وإنما هو من السكون، وكذلك قالوا: تمدرع، من المدرعة وإنما القياس تدرع ؛لأنها من الدرع"[٣].

فالمعري يرى أن لفظ (مُمَرْجَل) ميماه زائدتان، وقد احتج بقولهم : تَمَدْرَعَت الجارية، إذا لبست المدرع، وهو ضرب من الثياب كالدرع، وبقولهم: تمسكن الرجل، إذا صار مسكينًا، والمسكين من السكون، وميمه زائدة[٤].

ومع قرب هذا المذهب ووجاهته واحتجاجه بشواهد، إلا أنه لم يبال بعدم النظير في حمله (مُمَرْجَل) على (مُمَفْعَل) ذلك الوزن الذي رده النحاة، يقول السيرافي: " فلو جعلنا الميم زائدة في (المراجل) كان (مُمَرْجَل مُمَفْعَل)، وليس في

(١) الممتع : ٢٤٨ .

(٢) سبق تخريجه: ١٣٨٧ .

(٣) رسالة الملائكة : ٢٣٦، ٢٣٧ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي : ٢٨٥/٤ .

الكلام (مُمَفْعَل)، وإذا جعلناها أصلية كان (مُمَرْجَل مُفَعْلَل) نحو: مدحرج ومسرهف"[١].

ويقول الرضي :" والميم الثانية في (ممرجل) أصلية؛ لأنها لو كانت زائدة كان وزنه (مُمَفْعلًا)، وليس في كلامهم (مُمَفْعَل)، بل وزنه "مُفَعْلَل"[٢].

ويرى بعض النحاة أن سيبويه حمله على الأكثر لقلة (مُمَفْعَل) وكثرة (مُفَعْلَل) وليس على عدم النظير، يقول الشنتمري – بعد أن ذكر مذهب من جعل ممرجلًا على ممفعل – :" وهذا قول قريب، إلا أن سيبويه حمل (مُمَرْجَل) على الأكثر في الكلام لقلة (مُمَفْعَل)، وكثرة (مُفَعْلَل)" [٣].

فالخلاصة أن الميم الثانية في ممرجل أصلية ؛لأن الحكم بزيادتها يحملها على وزن لا نظير له في كلام العرب وتصاريفها وهذا هو الرأي الراجح .

ومما يقاس على ذلك كلمة (جَنْعَدَل)[٤]، ووزنه (فَعَلَّل)، كشَمَرْدَل، وفَرَزْدَق، لأننا لو حكمنا بزيادة النون في هذه الكلمة ؛لكان وزنها (فَنَعْلَل) وهو وزن مردود لا نظير له في كلام العرب، وهذا ما أوضحه السخاوي، فقال:" والنون ما لم تكن ثالثة ساكنة، وهي مقابلة لبعض حروف الأصل ؛فهي أصل إلا أن يقوم دليل على زيادتها

(١) شرح الكتاب:٥/٢٠٥ .

(٢) شرح الشافية للرضي :٢/٥٨٦ .

(٣) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري: ٥٨٥ .

(٤) الجنعدل هو : البعير القوي الضخم، والجنعدل: الغليظ من الرجال، زاد الأزهري: الربعة، ورجل جنعدل إذا كان غليظا شديدا . انظر : لسان العرب : ١١/١١٣ .

؛ولأنـه لا يخلـو أن يكـون (فَنَعْلَـل) أو (فَعَلَّـل) ولـيس فـي العربيـة (فَنَعْلَـل) فثبـت أنـه (فَعَلَّل)"[١]، هكذا تعين الحكم بالأصالة، إذ الحكم بالزيادة مردود بعدم النظير.

وعلى ذلك فقس- أيضا- أثر الحكم بزيادة الهمزة في لفظ (إِمَّعَة)[٢]، وانعدام النظير ؛إذ ليس في اللغة (إِفْعَلَّةٌ) صفة، أوضح ذلك ابن جني فقال:" واستدل أبو عثمان على أن (إِمَّعَة فِعَّلَة) بأنه ليس في الكلام (إِفْعَلَّة صفة)، وهذا هو استدلال سيبويه، وهو صحيح"[٣].

وعلل العكبري لأصالة الهمزة في (إِمَّع)[٤]، فقال:" وأما إمعة فالهمزة فيه أصل لوجهين :

أحدهما: أنه صفة وليس في الصفات (إِفْعَلَّة) ولا (إِفْعَل) بكسر الهمزة

والثاني: أنا لو قضينا بزيادتها لكانت الميم (فاءها وعينها) وهو شاذ لم يأت منه إلا (ددن وكوكب) ويجب أن يحمل على الأكثر[٥] لا على الشاذ"[٦].

---

(١) سفر السعادة: ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٢) (إمعه) على تقدير فِعَلة، يقال رجل إمعه: يقول لكل أنا معك . انظر: العين: ٢٦٨/٢.

(٣) المنصف: ١١٦ .

(٤) انظر : الغريبين في القرآن والحديث للهروي:١٠٣/١ ، وأساس البلاغة:٣٤/١ .

(٥) لأن الحكم بزيادة الهمزة يؤدي إلى الدخول في باب القليل، قال ابن عصفور:" فإنك لو جعلت همزة (إمعة) زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب (ددن)، وهو قليل جدا، أعني أن تكون الفاء والعين من جنس واحد، فلما كان جعل الهمزة زائدة ، يؤدي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقر فيها، قضي بأصالة الهمزة". الممتع :١٥٨ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٣/٢ .

ويقول ناظر الجيش:" فكان حق الهمزة منه أن تكون زائدة لتقدمها على ثلاثة أحرف، لكن الحكم بزيادتها يوجب أن يكون وزن الكلمة (إِفْعَلَة) فيلزم منه ثبوت (إِفْعَلَة)، وهو وزن مخصوص بالأسماء كـ(إنفحة) مهمل في الصفات، فوجب الحكم بأصالتها ليكون وزنها (فِعَّلَة) ؛لأنها صفة و(فِعَّلَة) في الصفات موجود كـ(دِنّبة) وهو الرجل القصير"(١).

ومما يحمل على (إِمَّعَة) ويأخذ حكمها: (امَّحَى) و(إِمَّرَة)، يقول السخاوي: " (امَّحَى): من محوت، ولا يقال: امتحى إلا في لغة ضعيفة(٢)، ومحاه، يمحوه، ويمحيه، ويمحاه : بمعنى واحد، فهو مَمْحُوٌّ، ومَمْحِيٌّ ... (إِمَّرَة) مثل : إِمَّعَة، وهو : الضعيف الذي يأتمر لكل من يأمره، وكذا الإِمَّرُ، قال(٣):

ولَسْتُ بِذي رَثْيَةٍ إِمَّرٍ إِذَا قِيدَ مُسْتَكْرَها أَصْحَبا"(٤)

إلى غير ذلك من الأبنية التي حكم عليها النحاة بعدم النظير(٥).

(١) تمهيد القواعد : ١٠/ ٤٩٥٧ .

(٢) وصفها الخليل في العين٣١٤/٣ بأنها لغة رديئة فقال:" وأمّا امتَحَى فلغةٌ رَدِيئةٌ"، ونسبها ابن سيده في المخصص:٨/٤ لقبيلة طيِّئ، فقال:" وطيِّئ تَقول: مَحَيْتُه مَحْيًا وامَّحى وامْتَحى ذهب أَثَرُه" .

(٣) البيت من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه:٨٠/١ .

اللغة : والإمر: الرجل الضعيف، الذي يأتمر لكل أحد لضعفه، والإمر أيضا: الحمل، والإِمَّرُ: ولدُ الضَّأْنِ، والرثية: وجع المفاصل، وأصحبته الشيء: أي جعلته له صاحبًا.

(٤) سفر السعادة:٩٠/١ .

(٥) انظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣٣٨/٢، ٣٣٩ .

ثالثاً ـ التردد بين الأصالة والزيادة، وما قيس عليه:

قد يجتمع في الكلمة الواحدة حرفان فإن حكمت بأصالتهما أدى ذلك إلى عدم النظير، وكذلك يتردد الحكم بين أصالة أحدهما وزيادة الآخر أو العكس، وقد فطن النحاة إلى مثل ذلك من الأبنية، وعالجوها بما لا يتعارض مع أصول اللغة وقواعدها، ومما يدل على ذلك :

اجتماع الواو، والتاء، والرد بعدم النظير .

لا تأتي الواو زائدة في الأوائل، وتأتي إذا كانت ثانية، نحو: (عَوْسَج) ؛لأنّه من (عَسَجَ) إذا مدّ عنقه، أو ثالثة، نحو: (قَسْوَر) ؛لأنّه من القسر، أو رابعة (عُنفُوَان) وهو أول الشباب ؛لأنّه من العنف ضد الرفق، أو خامسة (قَلَنْسُوَة) ؛لأنّها من (قَلَنْس)، فالواو في مثل هذا كله زائدة[1]، إلّا أن يعترض ما يقضي بأصالتها وهو اجتماعها مع (التاء) في نحو: (عِزْوِيت)[2]، الذي وزنه جمهور النحاة على (فِعْلِيت)؛ لوجود النظير وهو (عِفْرِيت، ونِفْرِيت) [3]، وردّوا ما عداه من الأوزان كـ(فِعْوِيل) و (فِعْلِيل) وغيرهما[4]، بدعوى عدم النظير في كلام العرب ولسانهم .

---

(١) انظر : الكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ٢٠٧ .

(٢) (عزويت) ضبطه بعض النحاة بالعين، وبعضهم الآخر بالغين، ويطلق في اللغة : صفة بمعنى القصير، أو اسم موضع جاء في لسان العرب ١٥/٥٤: "قال ابن بري: جعله سيبويه صفة وفسره ثعلب بأنه القصير، وقال ابن دريد: هو اسم موضع"، وقد يطلق ويراد به اسم دويبة تسمى (عريقصان)، قال ابن خالويه في كتابه ليس في كلام العرب:٢٠٧ :" اسم دويبة يقال لها: عريقصان اختلفوا فيه، فقال قوم: إنما هو: عرنقصان، وقال آخرون: عرقصان" .

(٣) انظر : الخصائص : ١/١٩٨ .

(٤) وذلك مثل وزن (فِعْوِيتا)، فتكون الكلمة بغير اللام ، قال عنه ابن جني في المنصف : ١٧٢ "هذا أبعد من الجواز ؛لأنه كان يكون وزن الكلمة على هذا فِعْوِيتا، فيبقى بغير لام، وهذا محال" .

فأما (فِعْوِيل) فردَّ ؛لأن (الواو والياء[1])إذا اجتمعا في اسم وفيه سواهما ثلاثة أحرف أصول، حكم عليهما بالزيادة، وقد وجد في (عِزْوِيت) ثلاثة أحرف أصول وهي: العين والزاي والتاء[2]، فإذا ما أعددنا (التاء) أصلية و(الواو) زائدة، وقمنا بوزن الكلمة صارت:(فعويلا)، وهو مردود بعدم النظير، فليس شيء من الأسماء ولا الأبنية المستقرأة عند النحاة على "فِعْوِيل"، فيكون (عِزْوِيت) مثله، قال سيبويه: "وكذلك:(عِزْوِيتٌ) ؛لأنه ليس في الكلام (فِعْوِيلٌ)"[3]، ووصفه السخاوي بالعدم، فقال:" لأن (فِعْوِيلا) معدوم في كلامهم"[4].

وأما (فِعْلِيل) فلا يجوز أن تكون التاء والواو أصلا ؛لأنه يلزم منه أن تكون الواو أصلا مع ذوات الثلاثة، وهي لا تكون أصلا إلا في الرباعي المضعف كـ(وسوس) ونظيره، قال الفارسي:" ولا يجوز أن يكون فِعْلِيلًا ؛لأن الرباعي لا تصح الواو فيه إلا في باب (الوَعْوَعَة) ونحوه من المضاعف، وليس هذا منه "[5]،

(١) لا خلاف في زيادة الياء بين جمهور النحويين، وليس لها تأثير في الوزن أو الرد بعدم النظير.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥/ ٢١٠ .

(٣) الكتاب : ٣١٦/٤ .

(٤) سفر السعادة : ٣٦٨/١ ، ووصف الوزن بالعدم يحتاج إلى نظر، فقد عقد ابن دريد في الجمهرة بابا سماه (بَاب فِعْوِيل) ٣/١٢٤٤، ومثل فيه بـ: غِسوِيل: نبت، وسِموِيل: طَائِر، وقد رد الزبيدي في تاج العروس: ١٠/ ٣٥٨ ، ذلك وذكر أن (سَمْوِيل) بالفتح على زنة فَعويل.

وذكر السيوطي في المزهر: ٤٩/٢ ، مجيء (سِرْوِيل على فِعْوِيل) فقال : " وقال ابن مالك وغيره: أهمل من المزيد (فِعْوِيل)، وقد ذكر وروده نحو: سِرْوِيل" .

(٥) التعليقة : ٤/ ٢٩٢ .

و(عِزْوِيت) ليس منه، قال السخاوي:" ولم يجعلوه (فِعْلِيلا) ؛لأن ذلك أيضا غير موجود في كلامهم"[١].

يقاس على ذلك ما اجتمع فيه (الألف والواو) في نحو: (قَطَوْطَى، وشَجَوْجَى، وذَلَوْلَى) [٢] فالألف في جميع هذه الأمثلة أصلية ؛إذ لو جعلت زائدة لم تخل (الواو) من أن تكون أصلا أو زائدة، فلو جعلتها زائدة لكان وزنها "فَعَوْلَى"، وهو وزن مردود بعدم النظير، يقول ابن عصفور بعد ذكره الكلمات السالفة:" الألف في جميع ذلك أصل، وذلك أن (الألف) لو جعلت زائدة لم تخل الواو من أن تكون أصلا أو زائدة، فلو جعلتها زائدة لكان وزنها "فَعَوْلَى" ، وذلك بناء غير موجود "[٣]، وما إلى ذلك من الأبنية والأوزان التي ردها ابن عصفور لعدم النظير في هذه المسألة.

ويقول السخاوي:" قَطَوْطَى: فَعَوْعَل، وإنما قضوا بأنه (فَعَوْعَل) ؛لأنه ليس في الكلام (فَعَوْلَي) وفيه (فَعَوْعَل) كـ(عثوثل)"[٤].

---

(١) سفر السعادة : ٣٦٨/١، وكلام السخاوي محل نظر، ووجهه : أن (فِعْلِيل) بكسر الفاء واللام، موجود في كلامهم، نحو : بِرْجِيس، وهو: النجم ، وبِرْطِيل، وهو : الحجر الطويل، وغيرهما.

(٢) تحتمل هذه الكلمات في كتب المعاجم أكثر من معنى :

فأما (القطوطي) فهو الذي يقارب المشي من كل شيء، أو: الطويل الرجلين إلا أنه لا يقارب خطوه كمشي القطا. انظر: لسان العرب:١٩٠/١٥ .

وأما (الشَجَوْجَى) فهو الطويل الظهر القصير الرجل، وقيل: هو المفرط الطول الضخم العظام، وقيل: هو الطويل التام، وقيل: هو الطويل الرجلين. انظر: لسان العرب:٤٢٤/١٤ .

وأما (الذَلَوْلَى) فهو المذلول، يقال : رَجُلٌ ذَلَوْلَى مَذْلُوْل، ورَجُلٌ ذَلُولِيٌّ: حَسَنُ الخُلُقِ دَمِيثُه؛ وجَمْعُه: ذَلُولِيُّونَ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم:١١٥/١٠، والتكملة والذيل والصلة:٣٦٠/٥.

(٣) الممتع : ١٨٨ .

(٤) سفر السعادة : ٤٢٣/١ .

رابعا ـــ الدخول في أوسع البابين ، وما قيس عليه :

يعد معيار (الدخول في أوسع البابين) من أهم المقاييس التي يتم بها معرفة الزائد، ومعناه: الحمل على الأكثر؛ وذاك أنَّ الحرف إذا تردَّد بين الأصالة والزِّيادة، واستوى الوزنان في النُّدرة ؛فالأولى الحكم بالزِّيادة لكثرة ذي الزِّيادة(١) .

يقول ابن عصفور:" وأما الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير، فأن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائدا أو أصليا خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد؛ لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى"(٢)، وهكذا فطن النحاة إلى هذا الدليل، واعتمدوه في تقرير بعض الأبنية وردها بعدم النظير، ومن ذلك :

أصالة النون وزيادتها في بنات الخمسة إذا وقعت ثانية. وعدم النظير:

كل كلمة خماسية ثالثها نون فهي نون زائدة، مثل: جَحَنْفَلٍ، وشَرَنْبَث، وحَبَنْطَي، وسَرَنْدَي ؛لأن هذه النون في موضع الزوائد، وشبيهة بألف: عُذَافِر، وواو: فَدَوْكَس، وياء: سَمَيْدَع(٣)، فإن كانت النون غير ثالثة –بأن كانت ثانية– فالنون أصل، حتى يدل الدليل على زيادتها، يقول سيبويه:" فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد إلا بثبت"(٤)، جاء ذلك في لفظة: (كَنَهْبُل)(٥).

---

(١) انظر: الممتع:٥٠، وارتشاف الضرب: ٢٧/١، وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم:٢٥٤/١ .

(٢) الممتع:٥٠

(٣) انظر : الكتاب:٣٢٢/٤، والخصائص:٣٦٤/١ ، وشمس العلوم للحميري :٥٣/١ .

(٤) الكتاب : ٣٢٣/٤ .

(٥) (الكَنَهْبل)، بفتح الباء وضمها: شجر عظام وهو من العضاه، أو صنف من الطلح جفر قصار الشوك، والكَنَهْبل من الشعير: أضخمه سنبلة، قال: وهي شعيرة يمانية حمراء السنبلة صغيرة الحب. انظر: لسان العرب:٦٠٣/١١ .

يقول لبيد[١]:

لِلْحَنْظَلِيّـــــةِ أصْـــــبَحَتْ آياتُهَـــــا يَبْـــرُقْنَ تحـــتَ كَنَهْبُـــلِ الغُـــلّانِ

فالأصل أن تكون النون فيه أصلية؛ لعدم وقوعها موقع الزيادة، فلم تقع ثالثة، بل وقعت ثانية، وعلى هذا يكون البناء على زنة (فَعَلُّل)، وهو بناء مردود لعدم النظير، يقول ابن عصفور:" ألا ترى أنك إن جعلت نونه أصلية كان وزنه "فَعَلُّلًا"، وليس ذلك من أبنية كلامهم"[٢].

ويقول الرضي:" وكنون "كَنَهْبُل" –بضم الباء– لنوع من الشجر ؛لأنه لو حكم بأصالة النون لكان على وزن "فَعَلّل" –بضم اللام– وهو ليس في أبنيتهم"[٣].

ثم راح الرضي يعلل لموجب الرد بعدم النظير بقوله:" ولأنه جاء فيه كَهْبَل[٤]؛ فالنون زائدة؛ فهو على وزن "فَنَعْلُل"، بخلاف (كَنَهْوَر) –للسحاب الأبيض أو العظيم– لأنه لو حكم بأصالة نونه لكان على وزن فَعَلَّل –بفتح اللام– وهو موجود في أبنيتهم"[٥]، وهذا ما أشار إليه ابن جني من قبل فقال:" ولو كانت الباء من (كَنَهْبُل) مفتوحة لكانت النون أصلا ؛لأنه لما انفتح رابعه صار: كسفرجَل"[٦].

هذا فيما يترتب على الحكم بأصالة النون وعدم النظير، وإن حكمت بزيادتها كان وزنها عندئذ (فَنَعْلُل) وهو وزن مردود بعدم النظير –أيضا–، يقول

---

(١) من الكامل، للبيد العامري في ديوانه : ١٣٢، ومعنى : يبرقن: يلحن، والغلّان: أودية الشجر.

(٢) الممتع : ٥٠ .

(٣) شرح الشافية للرضي : ٢/٦١٠.

(٤) الكهبل: يراد به الرجل القصير . انظر : المحكم والمحيط الأعظم:٤/٤٦٤ .

(٥) شرح الشافية للرضي : ٢/٦١٠.

(٦) المنصف:١٣٦ .

السيرافي:" وقد رأينا في أبنية كلام العرب أسماء كل واحد منها منفرد ببناء لا نظير له كقولهم: "كَنَهْبُل"، وهو: "فَنَعْلُل""[١].

ويزيد الأمر وضوحا قول ابن عصفور:" وإن جعلتها زائدة كان وزنه "فَنَعْلُلا"، ولم يتقرر –أيضا– ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف"[٢].

ومع استواء هذا الوزن مع سالفه في عدم النظير، فإن النحاة حملوه على (فَنَعْلُل) دون (فَعَلُّل) ؛لكثرة أبنية المزيد، وقلة أبنية المجرد، وهذا هو الدخول في أوسع البابين، يقول أبو حيان:" (كَنَهْبُل) على تقدير أصالة النون، فوزنه: (فَعَلُّل)، وعلى تقدير زيادتها، فوزنه:(فَنَعْلُل)، وكلا الوزنين مفقود، فيحمل على الزيادة؛ إذ باب المزيد أوسع من باب الأصلي، ألا ترى إلى كثرة أبنية المزيد، وقلة أبنية المجرد"[٣].

وأكد ذلك ابن عقيل فقال:" (وجملة ما يتميز به الزائد تسعة أشياء) – وزاد بعضهم آخر، وهو الدخول في أوسع البابين، نحو: (كَنَهْبُل)، فعلى الأصالة وزنه: (فَعَلُّل)، وعلى الزيادة: (فَنَعْلُل)، وكلاهما مفقود، فيحمل على الزيادة، لأن باب المزيد أوسع، لكثرة أبنية المزيد، وقلة أبنية المجرد"[٤].

ومن باب قول ابن مالك في ألفيته :" وليقس ما لم يقل"[٥]، فمما يقاس على قاعدة (الدخول في أوسع البابين) لمعرفة المزيد، ثم الحكم بعدم النظير كلمة

(١) شرح الكتاب: ٥/٤ .

(٢) الممتع : ٥٠ .

(٣) الارتشاف: ٢٨/١ .(مقدمة المصنف)

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٨٢/٤ .

(٥) الألفية: ١٨ .

(هُنْدَلِع)[1]، على زنة (فُعْلَلِل)، وقد نسب السيرافي إلى الزجاج عدّ هذا اللفظ من الأبنية التي تركها سيبويه ولم يذكرها في كتابه، فتراه يقول:" وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج على ممارسة شديدة، وتصفح طويل: إن الذي فات سيبويه من كلام العرب، ثلاثة أبنية، وهي: هُنْدَلِع: اسم بقلة ..."[2].

وجعلها ابن السراج من أبنية الخماسي المجرد، التي لم يذكرها سيبويه، فتجده يقول:" وأَما (هُنْدَلَعٌ) فلَم يذكرهُ سيبويه: وقالوا: هيَ بقلةٌ"[3]، ويقول الأشموني:" زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فُعْلَلِل، نحو: هُنْدَلِع اسم بقلة، ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة، وإلا لزم عدم النظير"[4].

وبناء(هُنْدَلَعٌ) على (فُعْلَلِل) لم يرد ؛فيحمل على زيادة النون، وإن لم تكن في موضع زيادتها ؛فيصير وزنه (فُنْعَلِل)، يقول ابن عصفور:" وزاد بعضهم أيضا " فُعْلَلِلا"، نحو: (هُنْدَلِع)، ولم يحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه:" فُنْعَلِل "، والنون زائدة، ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر: " فُعْلَلِل" في أبنية الخماسي، فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة، فإن قيل: ولم يثبت أيضا من مزيد الرباعي" فُنْعَلِل"، قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى –وهو المزيد– لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة"[5].

---

(١) الهندلع، بضم الهاء وسكون النون، وفتح الدال وكسر اللام: اسم بقلة قيل إنها عربية. انظر: لسان العرب: ٣٦٩/٨ مادة (هـ د ل ع)، وتاج العروس: ٣٨٨/٢٢، مادة (هـ د ل ع).

(٢) فوائت كتاب سيبويه: ٦٧ .

(٣) الأصول في النحو: ١٨٦/٣ .

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٥٣/٤ .

(٥) الممتع : ٥٧ .

فالحكم بأصالة النون في هذه الكلمة يؤدي بدوره إلى قلة أبنية المزيد وكثرة أبنية المجرد هذا ينافي حقيقة اللغة، يبين ذلك أحد الباحثين المحدثين[1]، فيقول : " (الهُنْدَلِعُ) وهو بَقْلَةٌ؛ فإنَّه يحتمل أن يكون (فُعْلَلِلًا) على أصالة النُّون، أو (فُنْعَلِلًا) على زيادة النُّون؛ بالتَّساوي، ويرجَّح –على هذا المقياس– الثَّاني؛ خلافًا لابن السَّرَّاج، ولو حمل (هُنْدَلِعٌ) على (فُعْلَلِل) لجاز حملُ (كَنَهْبُلٍ) على (فَعَلُّل) و (سِنْدَأوٍ) على (فِعْلَلْو) (وذلك خرق لا يرقع؛ فتكثر الأصول) وتقلُّ الزَّوائد؛ وهو يُنافي حقيقة اللُّغة".

ومما يقاس –أيضا- (قَرَنْفُل)[2]، فنونه قد تكون أصلية على زنة (فَعَلُّل) وقد تكون زائدة كالنون على زنة(فَعَنْلُل) وكلاهما مفقود، فحمل على الزيادة ؛من باب الحمل على أوسع البابين تماما كـ(كَنَهْبُل)[3]، غير أن النون في (قَرَنْفُل)، وقعت ثالثة.

(١) عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، في تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم:١/٢٥٤ .

(٢) اسم يراد به : حمل شجرة هندية، وطيب مقرفل: فيه قرنفل . انظر: العين : ٥/٢٦٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٥/١٣٧ .

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد (ﷺ)، وعلى آل بيته وصحبه والتابعين إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإن الرد بعدم النظير من الأدلة المعتبرة لدى النحاة في الحكم على بعض الأوزن والأبنية بأنها ليست من كلام العرب، وقد انتهيت من خلال هذا البحث إلى بعض النتائج، منها:

١ – يعد النحاة العرب القدامى هم أول من أصل للرد بعدم النظير، وباب: (علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف) الذي عقده سيبويه في كتابه خير شاهد على ذلك، كما عقد له ابن جني بابا سماه: (باب في عدم النظير) وما ذكره النحاة المحدثون لم يكن إلا تتمة لجهود الأقدمين عن طريق التنظير بالتمثيل لهذا الدليل، والتعريف له عند بعضهم تعريفا لا يختلف عما ذكره السابقون.

٢ – ما نسبه ابن بابشاذ والأنباري إلى الكوفيين من قولهم إن (الاسم) مشتق من الوسم، ورد هذا الاشتقاق بعدم النظير فيه نظر، وقد أثبت ذلك في صفحات البحث.

٣ – ما نسبه بعض أصحاب المؤلفات النحوية إلى الكوفيين من قولهم إن: كلمة (شيطان) مشتقة من الفعل (شاط) وليس من (شطن)، وإن النون فيها زائدة، نسبة فيها نظر، وقد أثبت ذلك في صفحات البحث .

٤ – من أهم القواعد التي أقرها النحاة رفض القياس فيما لا يسمح فيه بالقياس؛لأنه يفتح بابا لضياع اللغة، وهدم قواعدها وأصولها التي وضعها الأوائل، وقد استخدم الفارسي لإقرار تلك القاعدة أسلوب التقرير.

٥- قد تحتاج بعض أوصاف النحاة للأوزان والصيغ إلى بعض التحقيق، وقد ظهر ذلك عند السخاوي في كتابه الموسوم بـ(سفر السعادة وسفير الإفادة)، وقد أوضحت ذلك وبينته في حاشية البحث(١).

٦- ذكر بعض النحاة أمثال الزجاج وابن السراج أن هناك بعض الأبنية التي لم يذكرها سيبويه، وقد ذكرتها في صفحات البحث .

وختاما فإني أرجو من الله العلي القدير التوفيق والسداد والعون والرشاد؛ إنه تعالى بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، وصل اللهم على البشير النذير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) انظر : البحث: .

ثبت المصادر والمراجع

- أولا: القرآن الكريم.
- ثانيا: السنة النبوية.
- ثالثا: المطبوعات.
- الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
- ابن جني النحوي، تأليف: د. فاضل السامرائي، (أصل الكتاب رسالة ماجستير) مطبعة دار النذير– ببغداد، ١٩٦٩م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: اد. أحمد محمد عبد الديم، دار الكتب والوثائق القومية– القاهرة، ١٩٩٩م .
- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.
- وارتقاء السِّيَادَة في علم أصول النحو لأبي بكر الشاوي، تحقيق: د. عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، دار الأنباري للطباعة والنشر– العراق– الرمادي، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة ، دار المدني بجدة.
- أسرار العربية للأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .

- الأصول، لتمام حسان، القاهرة، علم الكتاب، (د،ط) ٢٠٠٠م .
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، تأليف: د. محمد سالم صالح، مطبعة دار السلام للطباعة النشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي، تأليف: د. محمد خير الحلواني، الأطلسي، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- أصول النحو ١، كود المادة: GARB5353، (ماجستير)، تأليف: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية .
- اعتراض النحويين للدليل العقلي، تأليف: د. محمد بن عبدالله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية– الرياض، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو(رسالتان)، للأنباري(ت ٥٧٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون .
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ضبطه وعلق عليه:عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له:علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية،١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: أد. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥ م .

- إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م .
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، تأليف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: أد. حسن هنداوي، دار القلم دمشق.
- التعريفات للجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني، تحقيق: عبد العليم الضحاوي، وآخرين، وراجعه: عبد الحميد حسن، وآخرين، مطبعة دار الكتب– القاهرة، ١٣٩١هـ،١٩٧٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ. د: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م .
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م .
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة د.ت .
- ديوان الأعشى شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- ديوان امرئ القيس اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة، صنعه: د. عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية – دمشق، ١٩٧٤م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- ديوان النابغة الشيباني، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة : ٢٠٠٠م .
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد أحمـد الـدّالي، قـدم لـه: د. شـاكر الفحّـام، دار صـادر– بيـروت، الطبعـة: الثانية،١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .
- الشـاهد وأصـول النحـو فـي كتـاب سـيبويه، تـأليف: د. خديجـة الحـديثي، جامعـة الكويت، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ابن النـاظم علـى ألفيـة ابـن مالـك، تحقيـق: محمـد باسـل عيـون السـود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .
- شرح تسـهيل الفوائـد، لابـن مالـك، تحقيـق: د. عبـد الـرحمن السـيد، د. محمـد بـدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيـع والإعلان، الطبعة: الأولـى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح ديوان الزفيان أبي المرقال بن عطاء بن أسيد التميمي، تحقيق: محمد عبد الله الأطرم أصـل الكتـاب (رسـالة ماجسـتير، جامعـة الأزهـر، كليـة اللغـة العربيـة) ١٩٧٣، ١٩٧٤م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عمادة شئون المكتبات.
- شـرح السـنة للبغـوي، تحقيـق: شـعيب الأرنـؤوط–محمـد زهيـر الشـاويش، المكتـب الإسلامي– دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- شـرح شـافية ابـن الحاجـب، مـع شـرح شـواهده للعـالم الجليـل عبـد القـادر البغـدادي صـاحب خزانـة الأدب ، للرضـي، حققهمـا، وضـبط غريبهمـا : محمـد نـور الحسـن، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، عام النشر: ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود

(رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د،ت) .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري ، وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري- الدوحة، الطبعة: الأولى، بدون .
- غريب الحديث لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- الغريبين في القرآن والحديث للهروي، تحقيق ودراسة : أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: اد. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية، دون تاريخ .

- فوائت كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشئون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: ا.د. محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة- دبي، الطبعة: الأولى،١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة : الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- كتاب العين للخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبى الفداء صاحب حماه، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م .
- مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطابعة والنشر والتوزيع- الكويت، ١٩٩٦م .
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- مختار الصحاح لأبي بكر بن عبد القادر الحنفي، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية- بيروت، الطبعة: الخامسة،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)،الطبعة: الأولى(١٤٠٠-١٤٠٥هـ).
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت . د. ت.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة لبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة: الثالثة، ١٩٦٦م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١٣٥٥
٢.	Abstract	١٣٥٦
٣.	المقدمة .	١٣٥٧
٤.	التمهيد:	١٣٦٢
٥.	أولًا: مفهوم (عدم النظير)	١٣٦٢
٦.	ثانياً : موقف القدماء والمحدثين منه.	١٣٦٤
٧.	المبحث الأول : بعنوان " أثر انعدام النظير في بيان أصول المشتقات " وفيه :	١٣٦٩
٨.	أولا : الخلاف في أصل اشتقاق (اسم).	١٣٧١
٩.	ثانيا : اشتقاق لفظ(شيطان) والرد بعدم النظر.	١٣٧٤
١٠.	ثالثا : المقيس على ما سبق .	١٣٧٨
١١.	المبحث الثاني : بعنوان " انعدام النظير وأثره في الحكم بأصالة حرف أو زيادته " وفيه:	١٣٨٠
١٢.	أولا: الحكم بالأصالة وعدم البناء، وما قيس عليه .	١٣٨١
١٣.	ثانيا: الحكم بالزيادة وعدم البناء، وما قيس عليه.	١٣٨٧
١٤.	ثالثا: التردد بين الأصالة والزيادة، وما قيس عليه .	١٣٩٢
١٥.	رابعا: الدخول في أوسع البابين، وما قيس عليه .	١٣٩٥

م	الموضوع	الصفحة
١٦.	الخاتمة .	١٤٠٠
١٧.	ثبت المصادر والمراجع .	١٤٠٢
١٨.	فهرس الموضوعات	١٤١٠